10 ملايين دينار قيمة 8 عقود استشارية مع مكاتب محلية وأجنبية

«المالية»: إدارة الدَّين العام تعمل بسواعد وطنية.. لديها الكفاءة

- البنك الدولي يقوم بدراسة إعادة تقييم أملاك الدولة بتكلفة قدرها 7,4 ملايين دولار
- تطوير الإدارة الضريبية وتطوير البنية التحتية والتكنولوجية وبناء قواعد بيانات
- عدم تجديد عقد المجموعة الثلاثية للاستشارات بعد تنفيذ كل الأعمال المطلوبة
- تزويد مجلس الأمة بتقرير كل 6 شهور عن متابعة إصدار السندات الحكومية

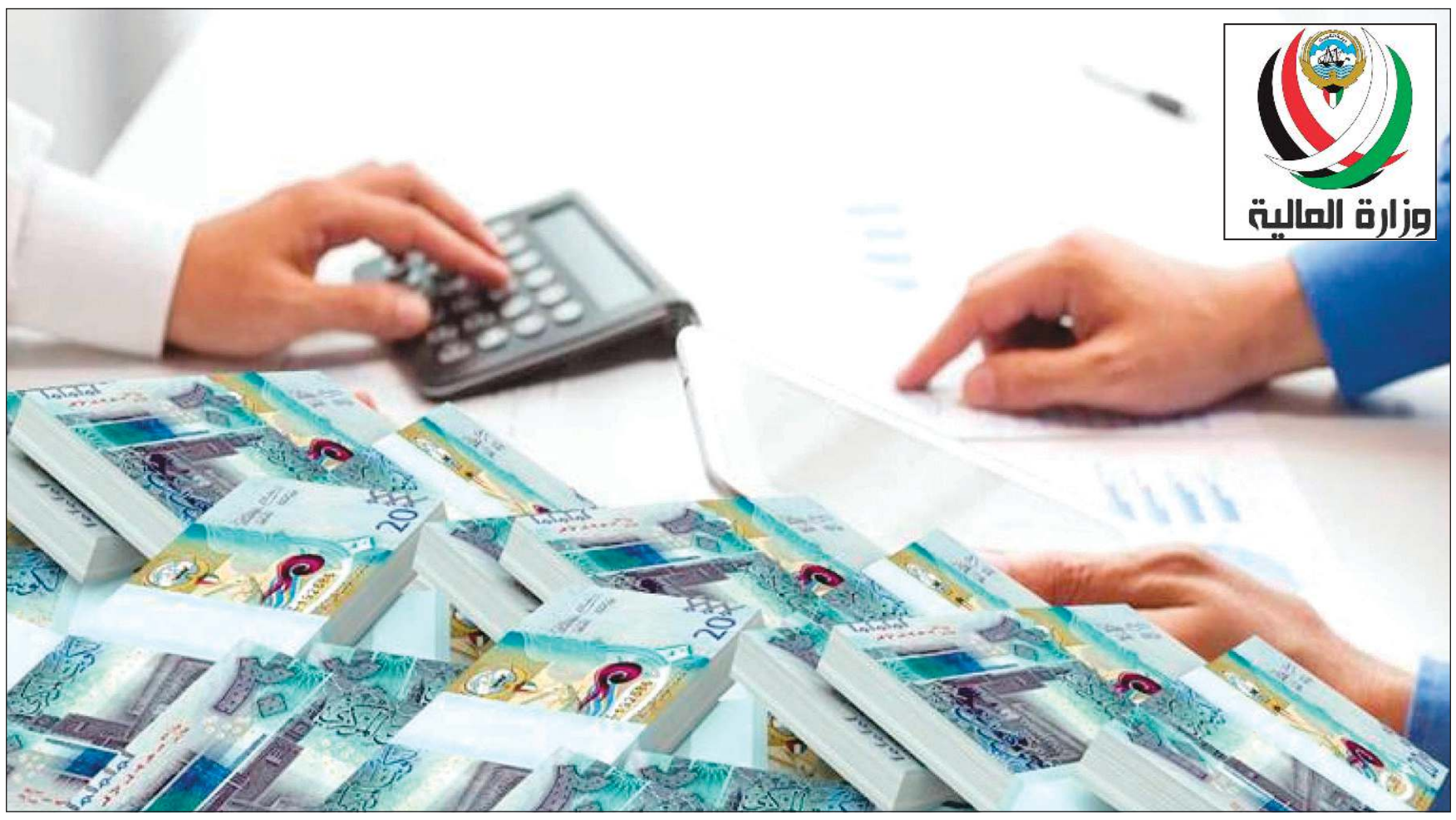

أحمد مغربي

كشفت وثيقة حكومية، حصلت عليها «الأنباء»، أن وزارة المالية لديها 8 عقود استشارية مع مكاتب محلية وأجنبية بقيمة 10 ملايين دينار تم توقيعها خلال فترة الخمس سنوات الماضية.

وقالت إن أهم العقود تم توقيعها في 27 مارس 2019 وبمدة 30 شهرا وبقيمة 1,1 مليون دينار مع شركة «ار اس ام» البزيع للاستشارات الادارية والاقتصادية لتطوير الادارة الضريبية، ويهدف العقد الى اعادة هيكلة الادارة الضريبية بما يلبي متطلبات العمل الضريبي وإعادة هندسة الإجراءات الضريبية وتطوير البنية التحتية والتكنولوجية للإدارة وبناء قواعد بيانات آلية متقدمة وإنشاء إدارة ضريبية حديثة.

وذكرت ان وزارة المالية لديها برنامج تعاون فني مع البنك الدولي حيث يقوم البنك من خلال هذا البرنامج وتحت اشراف وزارة المالية بتقديم مجموعة من الدراسات والمشاريع للجهات الحكومية ومن ضمنها وزارة المالية حيث قدم للوزارة ومازال الدراسات التالية: دراسة تقييم مؤشرات الانفاق الحكومي والمساءلة المالية بتكلفة قدرها 802 ألف دولار، ودراسة إعادة تقييم أملاك الدولة بتكلفة قدرها 7,4 ملايين دولار.

كوادر وطنية

من جهة ثانية، أظهرت الوثيقة ان وزارة المالية استكملت ملء معظم الكوادر الوطنية في إدارة الدين العام، حيث تقوم وتعمل الادارة حاليا بسواعد وكوادر وطنية تمتلك المهارات والكفاءات في إدارة كل شؤون الدين العام وذلك على أكمل وجه، مشيرة الى انه بعد تنفيذ كل الاعمال في الادارة لم يتم تجديد عقد المجموعة الثلاثية العالمية لاستشارات (TICG).

وقالت ان العقد الاستشاري الذي قامت به المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات قام على مدار 3 سنوات مالية بتقديم المشورة الفنية لإدارة الدين العام بالإضافة الى نقل الخبرات للكوادر الوطنية حال تعيينها وتدريبها للقيام بكل المهام المطلوبة، حيث تم اعداد استراتيجية الاقتراض وتطوير نظام ادارة المخاطر ومتابعة وتقييم المخاطر والعمل على تخفيضها ومتابعة العلاقات مع المستثمرين ووكالات التصنيف الائتماني والمنظمات الدولية وتصميم الموقع الالكتروني الخاص بالإدارة.

وقامت ادارة الدين العام وتحديدا في السنة المالية 2018 /2019 بالإعداد للإصدارات السيادية المستقبلية واعداد نموذج الالتزامات الطارئة ومساندة الادارة في الاعداد لقانون الصكوك.

أما خلال السنة المالية 2017/ 2018 فقد قامت المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات بمساندة مدير ادارة الدين العام في عمليات التشغيل للإدارة والتي ترتكز على واجبات وتشغيل مهام المكتب الاوسط، حيث قامت الإدارة بإعادة تشكيل الفريق الاستشاري ليتماشى مع متطلبات المرحلة وتتلخص أوجه عمل تلك المرحلة (المكتب الاوسط) في إدارة المخاطر والتحليلات.

وذكرت ان إدارة الدين العام تقوم وبشكل دوري بتزويد ديوان المحاسبة بجميع البيانات المطلوبة بناء على تكليف مجلس الامة الصادر للديوان بإعداد تقرير دوري كل 6 شهور عن متابعة اصدار السندات الحكومية والتي تغطي جميع اعمال ادارة الدين العام.

عقد المجموعة الثلاثية

وقالت ان المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات قامت بتأسيسها الهيئة العامة للاستثمار، حيث انتهت الهيئة في أغسطس 2013 من تأسيس شركة مساهمة مقفلة كويتية تقوم ومن خلال التعاقد المباشر بتقديم الخدمات الاستشارية لقطاعات وإدارات واقسام الهيئة ويسهم في هذه الشركة 3 جهات بنسب مشاركة مختلفة كالتالي: الهيئة العامة للاستثمار 60٪، شركة أوليفر وايمان بنسبة 30٪ وأخيرا الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية بنسبة 10٪.

وترتكز نشاطات ومجالات عمل المجموعة في نفس نشاطات ومجالات عملية شركة أوليفر وايمان الأميركية والتي تعد من أفضل وأكبر 5 شركات على مستوى العالم في مجال الخدمات الاستشارية وعدد المستشارين والخبراء والمختصين في جميع انحاء العالم.

وأشارت الى ان الهيئة العامة للاستثمار قد هدفت من تأسيس المجموعة الى حصول قطاعات وإدارات واقسام الهيئة على مستوى رفيع من الخدمات الاستشارية وبالسرعة الممكنة اختصارا للإجراءات الادارية الطويلة المتبعة في التعاقد مع الشركات الاستشارية بالإضافة الى خلق كوادر محلية في المجالات الاستشارية غير المتوافرة حاليا في القطاع الخاص بالسوق المحلي.

وبينت ان الهيئة العامة للاستثمار قد تعاقدت مع المجموعة الثلاثية لصالح وزارة المالية لتقديم خدمات مكتب الاقتراض العام ومكتب الدعم الفني.

وقالت ان المجموعة قامت بتدريب الكوادر الوطنية في إدارة الدين العام ولكن وبسبب الصعوبات التي واجهت تلك الادارة في عملية التوظيف نظرا للطبيعة الفنية المتخصصة لعملها الامر الذي يتطلب معه توافر عدد من المهارات والتخصصات لدى المتقدمين للعمل، والتي لم تكن دائما متوافرة ولم تتمكن الادارة بذلك من توظيف العدد المطلوب ولكن مع ذلك قام المكتب الاستشاري بعمل دورات تدريبية للموظفين الذين تم تعيينهم، حيث إن فريق الاستشاريين هم من كانوا يقومون بعمليات التدريب النظري والعملي وأيضا القيام بالمهام الموكلة لهم حسب العقد.

تجدر الاشارة الى ان وزارة المالية قامت بتأسيس إدارة الدين العام في أبريل 2016 وهي الإدارة المعنية برسم السياسات التمويلية للدولة ودراسة المخاطر والفرص البديلة لإصدار السندات السيادية وبناء والمحافظة على العلاقات مع المستثمرين، بالإضافة إلى العمل والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية والمخولة بإصدار السندات السيادية محليا ودوليا، وتتبع إدارة الدين العام لوزير المالية مباشرة ويشرف على أعمالها لجنة الدين العام برئاسة وكيل وزارة المالية وتضم أعضاء من الهيئة العامة للاستثمار وبنك الكويت المركزي.

61٪ من الرؤساء التنفيذيين في «مجلس التعاون» راضون عن استجابة حكوماتهم الاقتصادية للوباء

«أوكسفورد بيزنس»: إدارة دول الخليج لاقتصاداتها خلال «كورونا» أفضل من دول غربية

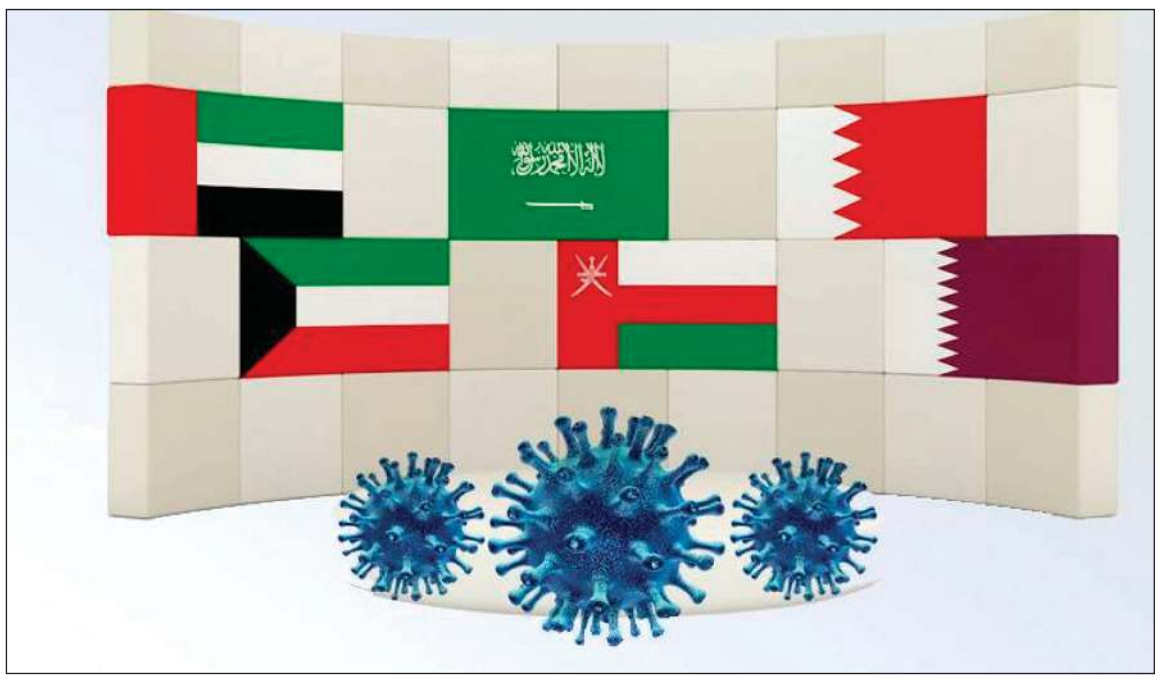

محمود عيسى

أظهر استطلاع أجرته مجموعة اوكسفورد بيزنس غروب على المديرين التنفيذيين في دول مجلس التعاون الخليجي ان آثار فيروس كورونا الذي انتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم بعد ظهوره في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019 كانت صعبة بالنسبة للكثير من الدول، ومأساوية للغاية بالنسبة للبعض الآخر، حيث خلق الوباء العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة التي كانت لها آثار عميقة على أنماط المعيشة وإدارة الأعمال في جميع أنحاء العالم.

وقالت المجموعة البريطانية للإعلام والنشر انه كان على الشركات المحلية في كل دول مجلس التعاون الخليجي، ونظيراتها في جميع أنحاء العالم، الاستجابة بسرعة من أجل الصمود، وقد ساعدت استجابة الحكومات الخليجية السريعة والتي تم تفعيلها وتمكينها من خلال التنسيق الفعال بين مختلف السلطات وبدعم من حزم التحفيز، في تعزيز الاقتصادات المحلية.

وأظهرت نتائج استطلاع الرؤساء التنفيذيين الذي اجرته المجموعة في دول مجلس التعاون الخليجي والمتعلق بالفيروس أن 61٪ من المشاركين قالوا إنهم راضون أو راضون جدا عن استجابة حكومتهم الاقتصادية للوباء.

وقال المدير الاقليمي للمجموعة في الشرق الاوسط بيلي فيتزهيربرت في تحليله لنتائج الاستطلاع «ان إحدى الإحصائيات غير العادية التي أدهشتني ان أكثر من نصف سكان العالم – حوالي 3,9 مليارات شخص – كانوا اعتبارا من مطلع أبريل الماضي تحت الإغلاق الجزئي أو الكلي، وهذا يوضح الطبيعة العالمية للتحدي الذي واجهته جميع الحكومات في تلك الأشهر الأولى. ومع ذلك، ففي مواجهة الوباء، كان من الواضح أن بعض الحكومات كانت أكثر نجاحا من غيرها، وصدرت في كثير من الأحيان رسائل من عواصم الدول الغربية تسلط الضوء على الكفاءة التي تمكنت بها البلدان الأخرى، ولاسيما دول الخليج، من إدارة أزمة كورونا.

وأضاف الكاتب ان المفاهيم تختلف عن الواقع عندما يتعلق الأمر بالعديد من أسواق «الشريحة الصفراء» التي تغطيها المجموعة، في حين أن الواقع غالبا ما يكون أقل بكثير من تصور بعض الأسواق المتقدمة خلال الأزمة. ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال كانت الرسالة الحكومية فاشلة وردود الافعال بطيئة ما يظهر تدنيها كثيرا عند المقارنة مع دول الخليج التي أدت تدابيرها السريعة والحاسمة إلى خفض معدلات الوفيات الى أدناها في العالم معدلات الوفيات.

وقال 90٪ من المشاركين إنهم قاموا بتنفيذ اجتماعات أعمال عن بعد نتيجة الفيروس، مقابل 42٪ قالوا إنهم يخططون للاحتفاظ بالعمل عن بعد كجزء من سياسة شركاتهم، فيما توقع 50٪ أن الوباء سيغير بشكل كبير أو كبير للغاية من طرق التواصل والتفاعل مع العملاء وشركاء العمل.

ورأى 31٪ من ممثلي سلاسل التوريد والتوطين انه من المحتمل أو المحتمل جدا أن يعيدوا توطين سلاسل التوريد الخاصة بهم استجابة للاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية أثناء الجائحة.

وذكر 83٪ من المشاركين ان الجائحة أعاقت نشاطات سلاسل التوريد والتوطين في القطاعات التي يعملون فيها، فيما قال 33٪ ان الازمة الحالية من المحتمل او المحتمل جدا ان تؤدي الى تعزيز صناعاتهم المحلية وقطاعات التصنيع في الدول التي يعملون فيها فضلا عن أسواقهم المحلية، في حين توقع 73٪ من المشاركين ان تتمكن شركاتهم من العمل بأكثر من 60٪ من طاقتها، فيما ذكر 67٪ منهم ان يتوقعون ان تؤثر اسعار النفط بشدة على الانتعاش الاقليمي.

الشطي: 600٪ ارتفاع محاولات الاختراق لحسابات الأفراد والشركات منذ بداية «كورونا»

- 1000 دولار فدية تدفعها بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة لفك الشيفرة وإعادة البيانات المخترقة

باهي أحمد

م.قصي الشطي

قال خبير تكنولوجيا المعلومات م.قصي الشطي إن محاولات الاختراق للحسابات سواء للأفراد أو الشركات مازالت مستمرة بشكل دائم وعلى نفس المستوى منذ بداية جائحة كورونا في مارس الماضي، حيث تصل النسبة إلى نحو 600٪ مقارنة بما قبل الجائحة، فهناك أنماط يتم استخدامها بشكل متكرر كإرسال رسائل مشفرة من خلال رابط سواء للبريد الالكتروني أو لأرقام الهواتف، أو عن طريق الاتصال للحصول على البيانات المالية، أو ارسال روابط غريبة بهدف الدخول إليها ثم محاولة سرقة البيانات.

وأضاف الشطي، في تصريح خاص لـ «الأنباء»، ان عددا كبيرا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت تعرضت للاختراق وقامت بدفع فدية والتي تتراوح بين 500 و1000 دولار لفك الشيفرة والحصول على بياناتها مرة أخرى بعد سرقتها، وهو ما تعرضت له أيضا 80٪من المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في المملكة المتحدة.

وأوضح الشطي أن السبب وراء استمرار عمليات الاختراق بهذا الحجم هو تحفظ العديد من الناس للذهاب إلى تلك المؤسسات والتعامل معها بشكل مباشر، وتفضيلهم التعامل عن بُعد، مشيرا الى أن ثبات المستويات الخاصة بالاختراق خير دليل على استفادة المخترقين من ذلك الأمر.

ولفت الشطي إلى أن نظام التعليم عن بُعد المقدم من وزارة التربية والتعليم للدراسة خلال العام الحالي يتم عن طريق برنامج مايكروسوفت «تيمز» وهو يمتاز بالدقة العالية والحفاظ على سرية وخصوصية بيانات العملاء المستخدمين له وفق قوانين الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي وذلك كون هناك اجراءات واضحة ومتبعة للحفاظ على خصوصية المتابعين، مشيرا إلى أن نظام التسجيل في أنظمة وزارة التربية للدخول للبرنامج ليست قوية بالحد الكافي لحمايتها من الاختراق كما أن هناك مجال أكبر لتحسينها لحماية بيانات الطلبة وأولياء الأمور حيث يبلغ عدد الطلاب نحو 300 ألف طالب وهو أمر خطير في حالة الاستيلاء على تلك المعلومات والبيانات، مطالبا الجميع باتخاذ الاجراءات الاحترازية التي وضعتها وزارة الداخلية ونشرتها على موقعها الالكتروني اضافة إلى أن الوعي بخطر تلك الأمور هو الحل الأمثل لتوقف تلك العمليات بشكل كامل.